

سياسة الجوار الأوروبية

The European Neighborhood Policy

د. رتيبة برد،¹جامعة مولود معمري - تيزي وزو ber_ratiba@hotmail.com

٢٠٢٠/٠٩/٠٦

تاريخ النشر: 2022/11/24

تاريخ القبول: 2022/03/29

تاريخ الإرسال: 2020/09/06

ملخص:

لطالما احتلت ولا تزال مسألة علاقات وسياسات الاتحاد الأوروبي، مكانة هامة لدى العامة والخاصة، ليس فقط لكونه قوة إقليمية ونموذج تكاملي رائد وناجح. لكن الأمر مرتبط أيضا بديناميكية وحساسية منطقة محيطه وجواره. بذلك يهدف البحث في سياساته إلى فهم علاقات التعاون والشراسة المعلنة والتبعية والهيمنة الضمنية، التي يمارسها على محيطه عامة وفي منطقة المتوسط خاصة. يتبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية المخصصة لسياسة الجوار الأوروبية، أن هذه الأخيرة مثلها مثل سابقتها لا تسعى سوى إلى ربط المحيط (دول الجوار) بالمركز (الاتحاد الأوروبي) دون أن تقدم الكثير للشركاء. مما يبقى العلاقات قابضة على حالها الأزلي المبني على الوعود والمشروطية، مما يجعل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة بأسرها مجرد حلم لانشغال الاتحاد الأوروبي بتحسين نفسه من التهديدات القادمة من الجوار.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سياسة الجوار، المبادئ والآليات، إجراءات الدعم، المزايا والإخفاقات

Abstract:

The issue of the relations and policies of the European Union has always occupied an important place for the public and the private sector, not only because it is a regional power and a pioneering and successful integration model. But the matter is also related to the

dynamics and sensitivity of its surroundings. Thus, the research aims in his policies to understand the relations of cooperation and partnership declared and subordination and implicit domination, which he exercises on his surroundings in general and in the Mediterranean region in particular. Through this research paper devoted to the European Neighborhood Policy, it becomes clear to us that the latter, like its predecessors, only seeks to connect the periphery (neighboring countries) with the center (the European Union) without offering much to the partners. Thus, the relations remain in their eternal state based on promises and conditions, making the promotion of peace, stability and economic prosperity in the entire region a dream because the European Union is busy protecting itself from the threats coming from the neighborhood.

Keywords: European Union, Neighborhood policy, principles and mechanisms, support measures, advantages and failures

1- المؤلف المرسل: رتيبة برد، الإيميل: ber_ratiba@hotmail.com

مقدمة :

ترتبط سياسة الجوار الأوروبية أساسا بالتحولات الإقليمية والدولية العميقة التي تعرفها منطقة الفضاء الحيوي والاستراتيجي المحيط بالاتحاد الأوروبي، سواء كان في الشرق أو الجنوب. إذ يجد الاتحاد الأوروبي نفسه محصورا في فضاء من بين اكبر المناطق حساسية وإستراتيجية في خريطة العالم المضطرب في ظل تزايد التهديدات المترتبة عن هذه التغيرات المتسارعة، وبرزت تحديات جديدة يتجاوز التحدي الإقتصادي المتمثل في البحث عن صيغ تعاون تسمح بضمان الإمدادات من مصادر الطاقة والموارد الأولية، إذ أصبح الأمن جوهر الشراكة ومن الصعب التوصل إلى تحقيق أي أهداف حقيقية في ظل غيابه.

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو التمعن في ماهية ومقاصد هذه السياسة الأوروبية الموجهة للمحيط أو الجوار الأوروبي من خلال التعريف بها وبتطورها وكذا أهدافها المعلنة والخفية ومحاولة النظر في الجديد فيها، من خلال عرض مزاياها وعيوبها. وننطلق في ذلك من إشكالية أساسها: ماهية سياسة الجوار الأوروبي وما إضافاتها وإخفاقاتها؟

1. المقصود بسياسة الجوار الأوروبي

المقصود بسياسة الجوار الأوروبية جملة التوجهات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع محيطه وشركاءه سواء في الشرق أو الجنوب، والتي تنبثق¹ عن المؤسسات الأوروبية وتندرج في إطار المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية والأمن المشتركة، تم تصورهما في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكه مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة.

إعتبارا لحالة ضعف وفشل الشراكة الأوروبية متوسطة فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة لتضخ دماء جديدة في مسار برشلونة، ثم تم فيما بعد توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضا واستكملت في ربيع 2004، إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي"². إن سياسة الجوار، هي علاقة بين كل دولة شريكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي تتطور حتى الآن فقط على مستوى الدول والمفوضية الأوروبية، ليس المجتمع المدني شريكا في إعدادها ولا في تقييمها، بالرغم من بداية ظهور صيغ أولية للمشاورات مع بعض الأجسام المسماة تمثيلية في بعض البلدان.

2. سياسة الجوار: إطلاقها وتبلورها

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية التي يطلق عليها la politique européenne de voisinage (PEV) عام 2003، وتم تطوير السياسة الجوارية

هذه بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين. تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات إمتيازية مع جيران الاتحاد الأوروبي إستنادا إلى الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون، والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة.³

تعمل السياسة الأوروبية للجوار على إقامة "حلقة من الأصدقاء" خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي الذي حدث عام 2004" ولتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه تطوير الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة، وخصوصا العمل في محيطها القريب على زرع أفكار كسيادة القانون، والحكم الصالح، وإحترام حقوق الإنسان لتحسين العلاقات الإقتصادية وتحقيق تعاون أوثق بينها وبين جوارها ومحيطها.

عرفت السياسة الأوروبية للجوار بعد ثمانية عشر شهرا من التطبيق إجراءات جديدة للدعم (Renforcement) والتي جاءت لتتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتتعامل مع أسباب الإستقرار في المحيط المباشر والقريب لأوروبا. بحيث أن الفكرة عند بروزها كانت تعني أكثر الجوار الشرقي، نتيجة للتحولات التي خلقها توسع الاتحاد الأوروبي شرقا إلا أن هذه السياسة الجوارية إمتدت كذلك نحو دول الجنوب لدعم علاقات الاتحاد الأوروبي بجواره.

فهذه السياسة تعبر عن إطار سياسي يربطها بإحدى عشر دولة شريكة. وتقوم هذه السياسة كذلك على إعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الاتحاد الأوروبي ومرتبطة بضرورة دعم الاستقرار السياسي لشركاء الاتحاد بمعنى أن إستقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن وإستقرار الاتحاد الأوروبي نفسه.

3. مبادئ وآليات السياسة الأوروبية للجوار

ان تطبيق خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية يكون وفق مسار إتفاقيات الشراكة ومع الإلتزام بـ "القيم المشتركة" بما في ذلك سيادة القانون،

الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى مبادئ إعلان برشلونة التي من أولوياتها الحوار السياسي وأهمية الإصلاح في هذا المجال (قاعدة المشروطية)، بما في ذلك حقوق الإنسان وكذا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ودعم التجارة في ظل منطقة تبادل حر، والهجرة، والعدالة والشؤون الداخلية ودعم شبكة المواصلات، ومجتمع المعلومات، ومشاريع حماية البيئة وكذا التعاون الإقليمي والعابر للحدود والتعاون مع المجتمع المدني.⁴

إعتمدت هذه السياسة الأوروبية للجوار مبادئ ووسائل عدة منها: المقاربة الثنائية في التعامل والتعاون وإعتماد التقارير القطرية وإعتماد المقاربة التمايزية والتصاعدية وفقا لمبدأ "مدى الإلتزام بالقيم المشتركة والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة" وكذا الإشتراطية الإيجابية وكذا إعتماد مراقبة عملية التنفيذ، لضمان حسن سير علاقاتها الجوارية، مع وجود حافز مالي، بحيث أن الأداة المالية للجوار الأوروبي والشرابة (ENPI)، تعتبر من المحفزات المشجعة والمساعدة على التطبيق الجيد للسياسة.

تم وضع الأداة المالية الأوروبية الجديدة للجوار والشرابة للفترة (2013/2007) من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار في المجل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديدًا للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية)، تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار)، هذه المساعدة المالية التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة (2006/2000) مجموع ميزانية كلا من برنامجي (MEDA)⁵ و (TACIS)⁶ على مدى ستة سنوات: (8,9 مليار يورو).⁷

4. إجراءات السياسة الأوروبية للجوار

يمكننا الإشارة إلى أن مقترحات وإجراءات السياسة الأوروبية للجوار هي كذلك يمكن إدراجها في إطار المحاور الثلاثة للشرابة الأورومتوسطية التي جاء

بها مسار برشلونة و إعتدتها كل المبادرات التي جاءت في إطاره، بحيث عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال:

4.1. دعم المسار السياسي والأمني:

ذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة إستقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة وفي المتوسط خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة والتحكم في الظاهرة.

4.2. دعم المسار الإقتصادي والتجاري:

بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والإستثمار مساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علما أن معظم الدول المجاورة و الشريكة لأوروبا تباشر تحولات إقتصادية معتبرة. وجاء الدعم الإقتصادي والتجاري وفي ميدان الإستثمار وفق مقاربة " إتفاق التبادل الحر المعمق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي وخلق مناخ الإستثمار ودعم الإدماج الإقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

4.3. دعم المسار الإجتماعي والثقافي:

يبرز أكثر في الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة والتخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية، علمية وسياحية. وكذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة والتعاون معا في محاربة الهجرة السرية

والعمل على حسن التحكم في الحدود. ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية و التكوينية، الثقافية والعلمية و كذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية والتبادلات ما بين المؤسسات.⁸

بهذا الصدد، صرحت السيدة بنيتا فيريرو فالدر،⁹ بـ"ضرورة رفع التحدي المتمثل في ترقية السلام، الإستقرار والإزدهار الإقتصادي عند جيراننا، وأن الوسيلة الوحيدة للتحقيق ذلك هي تدعيم الإصلاحات السياسية والإقتصادية". وأضافت أنه بالنسبة لمرحلة 2007-2013، ستكون الميزانية المرتقبة لشركاء السياسة الأوروبية للجوار 12 مليار أورو، أي ما يعادل زيادة 32 % ، وكما تقترح اللجنة ما يلي:¹⁰

– تكريس 300 مليون أورو لتسهيل "السيادة"، بغرض تقديم مساعدة تكمّل الغلافات المالية الوطنية العادية، تعويض ومساعدة أشغال البلدان الشريكة التي حققت تقدما في تنفيذها لخطة العمل، كما تعرض اللجنة حاليا ما يلي:¹¹

– منح لكل شركاء السياسة الأوروبية للجوار، سواء في الشرق أو في الجنوب، إمكانية واضحة للتكامل التجاري والإقتصادي المعمق مع الإتحاد الأوروبي، بتجاوز التبادل الحر البسيط للأملاك والخدمات وبالتطرق إلى مسألة الحدود غير التعريفية، في سبيل التوصل إلى تقارب تام على الصعيد النظامي .

– تحسين إجراءات التأشيرات بشكل حساس، خاصة بالنسبة لبعض فئات الزوار.

– القيام مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار بإجتماعات دقيقة أو منتظمة على المستوى الوزاري وبين الخبراء حول مسائل مثل: الطاقة، النقل، البيئة والصحة العمومية، بحيث يمكن لهذه المقاربة متعددة الأطراف أن تكمل لاحقا العمل ثنائي الجانب الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للجوار .

- تعزيز التعاون السياسي وجعل جمعية شركاء السياسة الأوروبية للجوار نظامية أكثر من أجل مبادرات الاتحاد الأوروبي (تصريحات السياسة الخارجية، الوضعيات في النطاقات الدولية والمشاركة في برامج مفاتيح لوكالات أوروبية). وجعل الاتحاد الأوروبي يلعب دور نشطا أكثر في الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات الموجودة في المنطقة.
- تعزيز المقاربة الجهوية في الشرق بالارتكاز على التعاون الموجود في منطقة البحر الأسود.

يمكن للسياسة الأوروبية للجوار كمقاربة إستراتيجية، أن تعمق الشراكة الأوروبيةمتوسطة وتقديم دعم الإصلاحات المتخذة من طرف دول الضفة الجنوبية. ولتحقق هذا الأمر لابد من إبداء الإعتراف بالحق في التنمية¹² كهدف مركزي وجوهري وكل ما يترتب عن ذلك من ضرورة قبول الاتحاد الأوروبي أن يفتح وأن يجعل من قراراته أكثر ليونة في ميدانيين هامين وأساسيان بالنسبة لشركائه، ألا وهما الميدان الفلاحي وميدان الهجرة.

ولكي تكتسب السياسة الأوروبية للجوار مشروعيتها وفي الآن نفسه تبقى مسجلة في مقاربة شراكة مسار برشلونة الذي يحتاج إلى دعم أكبر، فإن على هذه السياسة أن تعبر عن مشروع مشترك بين الأطراف المعنية به، يهدف إلى تأسيس فضاء مشترك للتعاون وتحقيق التنمية الأوروبيةمتوسطة المستدامة.¹³

5. مزايا سياسة الجوار الأوروبية

لعل من اهم المزايا التي جاءت بها السياسة الأوروبية المدعمة للجوار في 2006، تمسكها بمبدأ الإدماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معاً، سواءا تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية أو السياسية، وكذا تطرقها إلى مسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأثيرات بطابع أكثر ليونة. من مزاياها أيضاً رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود تسمح للأقاليم بالتعاون (توأمة المدن) وكذا تحقيق التعاون التقني.¹⁴

كما جاء على لسان السيد لينلو غابرييتشي¹⁵ خلال لقاء إعلامي عقد بالجزائر، في فيفري 2005 تحت عنوان "سياسة الجوار المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي" أن السياسة الأوروبية للجوار جاءت للحفاظ على كل ما هو إيجابي ضمن المسارات السابقة (هياكل، قوانين)، وتعتمد على تدعيم سياسة الجوار الثنائي من خلال البدء في وضع رزمة سياسية تراعي خصوصيات وحاجيات كل دولة، مما سيجعل ذلك الحوار قريبا من واقع الدول الشريكة.¹⁶

عموما تبقى المزايا التي تتميز بها السياسة الأوروبية المجددة للجوار محدودة ومرهونة بوجود عراقيل هامة تقف في طريق إيجاد صيغة فعالة للشراكة والتعاون تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، ومن أهمها نجد مثلا الصعوبات التي تواجه مسارات الإدماج التجاري والإقتصادي مثل الشلل الذي يواجه جهود الاتحاد السياسي والإقتصادي المغربي، ضف إليها طول مشوار مسارات الدخول في منظمة العالمية للتجارة وصعوبتها.

6. نقائص وإخفاقات سياسة الجوار الأوروبية

ما يمكن تسجيله في هذا الصدد، هو أنها نوع من العودة إلى السياسات الجزئية للدول الأوروبية في إطار السوق الأوروبية المشتركة مع دول المغرب العربي المستقلة حديثا. إلا أن الهدف هو الذي يختلف بحيث أن الدول الأوروبية كانت تسعى في البداية إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية من خلال ربط أوروبا بمستعمراتها السابقة، أصبحت الشراكة في صيغتها الحديثة تسعى إلى تحقيق الأهداف الأمنية زيادة عن الأهداف الاقتصادية. وهذا الأمر نابع من التحولات العميقة التي عرفتها منطقة المتوسط، وبروز تحديات جديدة يتجاوز التحدي الإقتصادي المتمثل في البحث عن صيغ تعاون تسمح بضمان الإمدادات من مصادر الطاقة والموارد الأولية.

يعد الأمن جوهر الشراكة ومن الصعب التوصل إلى تحقيق أي أهداف حقيقية في ظل غيابها. إذن الجهود المبذولة في إطار التعاون غرب المتوسط، تهدف إلى خلق إستمرارية - ولو كانت جزئية، متعلقة بالشق الغربي للمتوسط-

مع مسار برشلونة للشراكة الأوروبيةمتوسطة. إلا أن كل هذه الجهود ورغم اللقاءات والمشاورات المتعددة والمتكررة على فترات متقاربة، ما بين أطراف الشراكة، المعنية بالحوار5+5.

تبقى لقاءات هذه المبادرة محدودة من حيث المحتوى إن لم نقل جوفاء. فهي ورغم رغبتها في تكملة الجهود المبذولة في إطار مسار برشلونة، إلا أنها حصرت نفسها في المسار الأمني وسطرت لنفسها أهدافا تلخصها محاور أساسية ثلاث تتمثل في محاولة إيجاد حلول من خلال التنسيق المتوسطي المشترك للظواهر الأساسية المؤثرة على أمن المتوسط عموما، وأمن أوروبا خصوصا. ألا وهي الظواهر المتعلقة بالهجرة السرية، الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إن هذه الظواهر وما يربطها من علاقة وثيقة جعلت تحقيق الأهداف المسطرة أمرا مستعصيا، فلقاءات التشاور لم تتوصل إلى غاية الساعة إلى إيجاد حلول مرضيه، وما حققته ينحصر في دعم وتكثيف الإجراءات والقيود الأمنية الهادفة لتحسين الضفة الشمالية، أما دول محيط الشراكة فتلعب شرطي الحدود، لمنع تسرب الأخطار نحو الدول الأوروبية.

كما أن مسألة تنقل الأفراد والهجرة خاصة الغير شرعية منها مازالت تعكر صفو جهود الشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط ولا تتم عن علاقات تعاونية في إطار الجوار بل تمثل حجرة عثرة. كما أن هذه السياسة الأوروبية للجوار لم تساهم لحد الآن في إيجاد حل للآزمات الإقليمية لتضع حدا للإستقرار في المنطقة¹⁷.

تبقى هذه الصيغة في التعامل في ظل قلة الدعم الحقيقي لدول الجنوب تعتبر ناقصة، مما حكم على المبادرة بالفشل، ويبرز ضرورة إيجاد صيغة جديدة للتعاون لتجسد الشراكة في المتوسط، ولنشر الأمن والإستقرار، فتحقيقه مرهون أساسا بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إقليم المتوسط، عن طريق معالجة الفوارق ما بين ضفتي المتوسط.

خاتمة

ما يمكن إن نخلص إليه حول سياسات الاتحاد الأوروبي عامة وسياسة الجوار خاصة ولو أنها لم تنفصل عن النظرة التعاملية المحددة والضيقة المعهودة لدى الشركاء. إذ أن الاتحاد الأوروبي كما هو متبين من جل مبادراته لم يخرج في سياسة الجوار أيضا عن الجزئية في سياسته، ولو أن شركائه قد عرفوا هذا الأسلوب وحفظوه منذ انطلاق التعامل معا في ظل سياسات الدول الأوروبية في إطار السوق الأوروبية المشتركة. إلا أن الهدف هو الذي يختلف بحيث أن الدول الأوروبية كانت تسعى في البداية إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية من خلال ربط أوروبا بمستعمراتها السابقة، أصبحت سياسات الشراكة عامة وسياسة الجوار بالأخص في صيغتها الحديثة تسعى إلى تحقيق الأهداف الأمنية دون إهمال الأهداف الاقتصادية.

ضف إلى ذلك سياسة الجوار، تهدف أو تنصب في سياق خلق إستراتيجية مع مسار برشلونة للشراكة الأوروبية متوسطة، رغم أن كل السياسات المطلقة في إطار هذا المسار تميزت بالمحدودية في تحقيق الأهداف، بل وأكثر من ذلك يعد مسارا فاشلا كما يصفه الدارسين لأنه لم يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه للأطراف الشريكة، رغم محاولة إحياءه بالمبادرات المتتالية، كما هو الحال بالنسبة لسياسة الجوار التي حصرت نفسها في المسار الأمني قصد تحصين الاتحاد الأوروبي من الأخطار القادمة من دول الجوار.

نسجل كذلك انه مما حكم على هذه السياسة بالمحدودية ان لم نقل الفشل أنها تطرح صيغة غير معقولة وناقصة في تعامل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في ظل قلة الدعم الحقيقي للتنمية والإقتصاد الذي ينتظره منها جوارها، ويبقى نجاحها مرهون بوجود إرادة صادقة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أقاليم الجوار للاتحاد الأوروبي التي تشكل امتدادها الحيوي.

التهميش والإحالات :

- 1 - أن تسميتها بسياسة الجوار الجنوبية لا يعني أن الاتحاد الأوروبي فصل الجنوب عن الشرق في السياسة ذاتها، بل هو مجرد توصيف للنطاق و فقط.
- 2 - COM (2004) 628 final (29. 9.2004).
- 3 - السياسة الأوروبية للجوار ، في: <http://www.euromedrights.net>
- 4 - Communication de la commission au conseil et au parlement européen: renforcement de la politique européenne de voisinage, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12-2006.
- 5 - Instrument financier de l'Union européenne pour la mise en œuvre du partenariat euro-méditerranéen
- 6 - Assistance technique à la Communauté des États indépendants (prédécesseur de l'IEVP)
- 7 - جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأوروبي متوسطي ، 21 أكتوبر 2006
- 8 - ibid.
- 9 - عضو اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية و السياسة الأوروبية للجوار.
- 10 - بينيتا فيريور فالندر، السياسة الأوروبية للجوار، الموقع الالكتروني للمفوضية الأوروبية: <http://www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse20.htm>
- 11 - المرجع نفسه.
- 12 - أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 128 / 41 الصادر في 4 ديسمبر 1986 في الفقرة 3 " تقع على الدول مسؤولية توفير الظروف الوطنية و الدولية الملائمة لتوفير الحق في التنمية....ومن واجب الدول التعاون معا لتحقيق التنمية و تجاوز العراقل القائمة أمام تحقيق التنمية....."
- 13 - Azzam Mahjoub; La Politique de voisinage: un dépassement du partenariat euro- méditerranéen, politique étrangère, (paris : Armond colin, mars 2005), pp . 535 - 543.
- 14 - Renforcement de la politique européenne de voisinage, Communication de la commission au conseil et au parlement européen, op.cit.
- 15 - رئيس وحدة المغرب العربي بالمفوضية الأوروبية ببروكسل.
- 16 - ب. بوعلام، السياسة الأوروبية للجوار، **الجيش**، مؤسسة المنشورات العسكرية ، ع. 500، ص. 20

- ¹⁷ - Renforcement de la politique européenne de voisinage, Communication de la commission au conseil et au parlement européen, op.cit.

قائمة المراجع: المقالات

- Azzam Mahjoub; La Politique de voisinage: un dépassement du partenariat euro- méditerranéen, politique étrangère, (paris: Armond colin, mars 2005)
- ب. بوعلام، السياسة الأوروبية للجوار، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع. 500، ص. 20

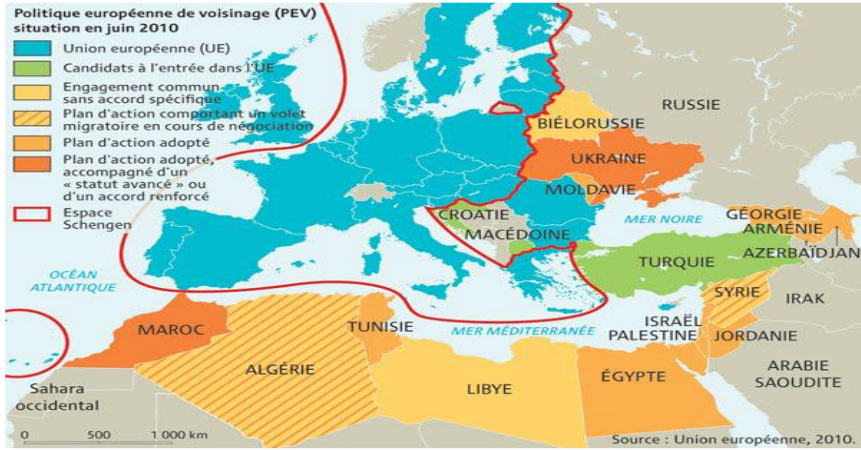
الوثائق الرسمية

- جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأوروبي، 21 أكتوبر 2006
- COM (2004) 628 final (29. 9.2004) .
- Communication de la commission au conseil et au parlement européen: **renforcement de la politique européenne de voisinage**, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12- 2006.
- Instrument financier de l'Union européenne pour la mise en œuvre du partenariat euro-méditerranéen Assistance
- Renforcement de la politique européenne de voisinage, Communication de la commission au conseil et au parlement européen
- technique à la Communauté des États indépendants (prédécesseur de l'IEVP)

مواقع الانترنت

- بينيتا فيريور فالدنر، السياسة الأوروبية للجوار، عن: المفوضية الأوروبية، في: <http://www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse20.htm>
 - السياسة الأوروبية للجوار في <http://www.euromedrights.net>
- ملاحق:

خريطة توضح وضع وتوسع حلقة الجوار الأوروبي



المصدر: <http://froblog.mine.nu/carte-g%C3%83%C2%A9ographie-terminale-s/>